العلاقات التركية – الايطالية
(١٩٢٨ –١٩٣٨)

د. حنا عزو بهنان
أستاذ مساعد / قسم الدراسات التاريخية والثقافية / مركز الدراسات الإقليمية
جامعة الموصل

مستخلص البحث

توضح هذه الدراسة طبيعة العلاقات التركية – الايطالية خلال السنوات (١٩٢٨-١٩٣٨) التي شهدت بعض التحسن من خلال التوقيع على اتفاقية الصداقة والحياد والتحكيم في ٣٠ أيار ١٩٢٨، ومن ثم الاتفاقية التجارية في نيسان ١٩٣٤، لكن ذلك التحسن لم يستمر طويلا، بسبب المطامع التوسعية الايطالية في شرقي البحر المتوسط، وبخاصة الأجزاء الجنوبية الغربية من تركيا، وعدم تلبية ايطاليا الدعوة التي وجهتها إليها تركيا بالحضور إلى مؤتمر دولي لإعادة النظر في مسألة المضائق التركية.

مقدمة

بدأت العلاقات العثمانية – الايطالية نهاية الثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما توجه التجار الإيطاليون إلى موانئ الدولة العثمانية، حيث كانوا ينقلون بسفنهم من أوربا المنسوجات القطنية والسكر والأدوية إلى تلك الموانئ، وبالمقابل كانوا يستوردون مختلف المواد الزراعية والحرير والمواد الخام(١).

تعدد النشاط الإيطالي في تلك الدولة في السبعينات من ذلك القرن، آذ ظهرت إلى الوجود مؤسسة مالية مصرفية صغيرة بإسم (بنك التجارة الشرقية الايطالي) لتقديم القروض إلى الدولة العثمانية وتشجيع التجارة بين الدولتين(٢).

شهد أوائل القرن العشرين تغيراً في العلاقات بينهما، نظراً للأطماع الإيطالية في ممتلكات الدولة العثمانية. ففي تشرين الأول ١٩١١ إحتلت القوات الإيطالية طرابلس الغرب (ليبيا)(٣). وعلى أثر إنضمام إيطاليا إلى جانب دول الوفاق (بريطانيا، فرنسا، روسيا القيصرية) في الحرب العالمية الأولى عقدت الدول الأربع معاهدة سرية في لندن في ٢٦ نيسان ١٩١٥، وبموجبها اعترفت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية بمصالح ايطاليا في البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة في المنطقة المتاخمة لولاية أداليا (أنطاليا Antalya) حالياً والسيطرة على جزر الدوديكانيز Dodecanese وتبعاً لذلك أعلنت ايطاليا الحرب على الدولة العثمانية في ٢٠ أب من السنة نفسها التي كانت انضمت إلى جانب دول الوسط (ألمانيا، بلغاريا، النمسا– المجر)(٤). وبموجب اتفاقية سان جان دو موريين Saint-Jean de Maurienne السرية في ١٧ نيسان ١٩١٧ منحت بريطانيا وفرنسا أجزاءً واسعة من المناطق الجنوبية والغربية من الأناضول (إزمير، أدميا Admia، ايجيل Icel وقسماً كبيراً من قونيا Konya لإيطاليا(٥).

وعلى أثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عقدت هدنة مودرس Mudros(٦) في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ بين ممثلين عثمانيين وبريطانيين. وبموجبها باشرت القوات البريطانية والفرنسية والايطالية باحتلال الأجزاء المهمة من الدولة العثمانية منذ شتاء ١٩١٨ وحتى ربيع ١٩١٩، والذي يهمنا هنا مناطق الإحتلال الايطالي، حيث رست القوات الايطالية في انطاليا ثم إحتلت قونيا وآق شهر Akşehir وكوشاداسي Kuşadasi والمناطق الساحلية لمقلة Muğla(٧)، وكذلك فتحية Fathiye، بودروم Bodrum ومرمريش Marmariş في ١١ أيار وبوردر Burdur في ٢٨ حزيران ١٩١٩(٨). ونتيجة لما تعرضت له الدولة العثمانية من هزيمة منكرة في هذه الحرب ظهرت إلى الوجود حركة وطنية في الأناضول برئاسة مصطفى كمال [أتاتورك Atatürk] أخذت على عاتقها مهمة تحرير الأراضي التركية.

ونظراً للانتصارات السريعة التي حققتها قوات تلك الحركة منذ أواخر سنة ١٩٢٠ على القوات الفرنسية جنوبي الأناضول والأرمنية في شرقها من جهة، وعدم دعم بريطانيا وفرنسا للمزاعم الإيطالية في آسيا الصغرى[٩]. لا بل إجبار إيطاليا على التخلي عن جميع مطالبها في جزر بحر إيجة لليونان بموجب معاهدة سيفر Severs[١٠] في ١٠ أب ١٩٢٠ من جهة أخرى[١١]. بادرت ايطاليا إلى عقد إتفاقية في ١٢ آذار ١٩٢١ مع بكر سامي بك ممثل الحركة الوطنية التركية في لندن وبموجبها وافقت ايطاليا على انسحاب قواتها من الأراضي التركية والتي فعلاً انسحبت قبل حلول حزيران من تلك السنة، مقابل منحها امتيازات اقتصادية واسعة هناك، لكن المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) رفض المصادقة على هذه الإتفاقية، نظراً لما تضمنته من امتيازات اقتصادية تمنح لإيطاليا[١٢].

إن التنازلات التي قدمتها ايطاليا بموجب معاهدة سيفر عوض عنها في معاهدة لوزان[١٣]. في ٢٤ تموز ١٩٢٣، فبموجب المادة (١٥) تنازلت تركيا لإيطاليا عما لها من الحقوق والمزايا في جزر الدوديكانيز والجزر الصغيرة الملحقة بها، فضلاً عن جزيرة كاستيلوريزو Castellorizzo[١٤]. كما ساندت إيطاليا المشروع البريطاني لنظام المضائق التركية (مضيقي البوسفور والدردنيل) في ذلك المؤتمر الذي كان على عكس المشروع السوفيتي حيث تضمن حرية مرور السفن الحربية لجميع دول العالم عبر تلك المضائق في زمن الحرب والسلم على حد سواء دون أي إجراءات رسمية أو ضرائب أو رسوم وكذلك الحال بالنسبة للطائرات. وتضمن المشروع أيضاً إزالة جميع التحصينات التي أقامتها تركيا للدفاع عن استانبول ومنطقة المضائق[١٥]. وتجدر الإشارة إلى أن المطامع الإيطالية لم تقتصر على الجزر القريبة من تركيا، لا بل تجددت في المناطق الجنوبية الغربية منها منذ تسلم بنيتو موسوليني Benito Mossoulini منصب رئاسة الوزراء في ايطاليا (١٩٢٢-١٩٤٥) وحتى أن تم التقارب بينهما أوائل سنة ١٩٢٨.

العلاقات السياسية التركية – الايطالية (١٩٢٨ـ ١٩٣٨):

أصبحت تركيا قلقة مع وصول موسوليني إلى السلطة إثر الخطابات التي ألقاها والتي أثارت مخاوفها فلم تمض سوى أربعة شهور من تسلمه السلطة بعد أن قضى على المشاكل والإضطرابات الداخلية التي كانت تعاني منها دولته حتى أعلن بأن ايطاليا لا تستطيع أن تكتفي بنفوذها في بحر الادرياتيك وإن مجالها هو البحر المتوسط كله، وإنها قد تهتم مستقبلاً بدول أخرى(١٦). ويفهم من ذلك أن التوجه الإيطالي كان نحو الشرق ومما ساعده في ذلك انهيار كل من الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ومحاولة ضم أهم المناطق الأستراتيجية اللتين كانت تضمهما، وبخاصة في بحر الأدرياتيك ومنطقة البلقان والمناطق الجنوبية الغربية من الأناضول(١٧). وكخطوة أولى ومنذ نهاية تموز ١٩٢٣ أي بعد التوقيع على معاهدة لوزان بعدة أيام عبّرت السياسة التوسعية لإيطاليا عن ذاتها باحتلالها مدينة فيوم Fiume الواقعة على بحر الأدرياتيك في مملكة صربيا وكرواتيا وسلوفينيا، وأعقبها خطوة أخرى في الهجوم على جزيرة كورفو Corfu اليونانية الواقعة على البحر نفسه، لكنها فشلت في إحتلال الأخيرة وأجبرت على سحب قواتها بسبب الضغط البريطاني(١٨). ومع ذلك فإن موسوليني نبّه دول البلقان على الخطر الإيطالي(١٩). وعلى أثر السلوك العدائي لإيطاليا أثناء هجومها على كورفو فإن بلغراد تنازلت واعترفت بالسيادة الكاملة لإيطاليا على جزيرة فيوم(٢٠).

أكد موسوليني في السنة التالية أن طموحاته التوسعية تنصب نحو الشرق، فقد صرح قائلاً: ((إن حقيقة وجود دولة قومية في الغرب التي اتخذت الصيغة القومية، ليس بامكاننا أن نرسل لها سوى جهودنا... لذا فإن خطوط التوسع لإيطاليا تتجه نحو الشرق))(٢١).

قادت هذه التطورات الحكومة التركية إلى الاستنتاج على أن تركيا ستكون الهدف القادم للسياسة التوسعية الإيطالية في البلقان، وعلى أثر ذلك اتخذت تلك الحكومة بعض الإجراءات الدفاعية على سواحل تركيا الغربية خلال سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٥(٢٢). ومما زاد من مخاوف تركيا حادثتان، أولهما: اتفاقيات لوكارنو Locarno المبرمة في سويسرا في ١٦ تشرين الأول ١٩٢٥ وثانيهما تفاقم مشكلة ولاية الموصل خلال سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٥. فبالنسبة للأولى قدمت لإيطاليا فائدتان مهمتان، إذ أعطت اتفاقيات لوكارنو الخمسة الموقعة من قبل بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وايطاليا للأخيرة الحق في حماية حدودها مع ألمانيا وفرنسا وبلجيكا محددة بموجب معاهدة فرساي Versailles التي تمخضت عن أعمال مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩. كما جعلت هذه المعاهدات من ايطاليا الضامن للحدود الفرنسية – الألمانية بالتعاون مع بريطانيا في حالة وقوع أي اعتداء من قبل فرنسا على ألمانيا وبالعكس(٢٣). وهكذا أعطت معاهدات لوكارنو الصفة الشرعية لإيطاليا في التدخل في أوربا الغربية من جهة وهيأت الأرضية الملائمة لموسوليني في التركيز على أوربا الشرقية وبالتحديد على البلقان لان تلك المعاهدات لم تعط الضمانة للمناطق الواقعة شرقي ألمانيا من جهة أخرى(٢٤). أما الثانية فقد توقعت الحكومة الإيطالية بأن مشكلة ولاية الموصل بين تركيا وبريطانيا ستقود الى تفكك الجمهورية التركية الناشئة حديثاً وتوفر لإيطاليا حصة في الأناضول. وكان موسوليني يتطلع إلى احتواء تركيا بسبب مخاوفه من الوطنيين الأتراك المنتصرين في حرب الاستقلال (١٩٢٠-١٩٢٢) من أنهم سيطالبون بجزر الدوديكانيز القريبة من سواحلهم والتي ضمتها ايطاليا بموجب أحد بنود معاهدة لوزان(٢٥). وهكذا ظهرت شائعات في بداية كانون الثاني ١٩٢٦، عندما حاول السير رونالد ليندسي Sir Ronald Lindsay سفير بريطانيا لدى تركيا معالجة الصدع الحاصل ما بين الأنكليز والأتراك بسبب مشكلة الموصل،

مفادها انه إذا ما حاولت تركيا ضم ولاية الموصل فإن القوات الايطالية ستهبط في الأناضول[٢٦]. كما أفصح موسوليني عن طموحاته ونواياه التوسعية في الشرق مرة أخرى من خلال التصريحات التي أدلى بها والمتضمنة وعداً بالسيطرة على الأناضول في حال إقدام تركيا على تلك الخطوة أثناء الرحلة التي قام بها في البحر المتوسط وزيارته المستعمرات الايطالية في تلك المنطقة ومنها طرابلس الغرب في نيسان من تلك السنة[٢٧]. ورداً على ذلك أعلنت الحكومة التركية التعبئة الجزئية وقامت بمناورات عسكرية واسعة النطاق على ساحل بحر ايجة، مما أدى إلى توتر الموقف بين الدولتين، لكن القادة الأتراك أدركوا بان قوة الخلاف سوف يقحم تركيا في صراع مستمر مع ايطاليا وهذا عكس مارسمه مصطفى كمال رئيس الجمهورية (١٩٢٣- ١٩٣٨) للسياسة الخارجية التركية من خلال الشعار الذي أعلنه (سلام في الداخل وسلام في الخارج)، لذا مالت تركيا إلى فتح باب الحوار مع ايطاليا[٢٨]. كما أن ايطاليا في الوقت نفسه أظهرت الرغبة نفسها وهناك عدة أسباب تقف وراء ذلك منها، رغبة تركيا في ضمان حدودها البحرية المطلة على البحر المتوسط بعد أن أمنت حدودها البرية مع الإتحاد السوفيتي بموجب معاهدة الصداقة والحياد سنة ١٩٢٥ ومع إيران سنة ١٩٢٦، وحلت مشاكلها الحدودية مع سوريا بموجب الاتفاقية المبرمة مع فرنسا في أيار ١٩٢٦ ومع العراق بموجب المعاهدة البريطانية – العراقية – التركية في حزيران من السنة نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن السبب الذي يقف وراء حسم تركيا لمشاكلها الحدودية مع تلك الدول هو إدراكها في ذلك الوقت من أنها لا تستطيع أن تواجه الدول الكبرى على كافة الجبهات وهكذا أصبحت تركيا سنة ١٩٢٧ قادرة على تحويل انتباهها من حدودها البرية إلى حدودها المطلة على البحر المتوسط أولاً[٢٩]. وان مشكلة ولاية الموصل لم تقد إلى انهيار الجمهورية التركية بل على عكس ما توقعته ايطاليا، إذ رغبت تركيا تحقيق بعض الإمتيازات مقابل تنازلها عن تلك الولاية إلى

بريطانيا بهدف الحفاظ على الجمهورية الفتية، لأن القادة الأتراك أدركوا انه ليس باستطاعتهم مواجهة بريطانيا لعدم امتلاكهم معدات حربية وتجهيزات عسكرية بشأن قضية الموصل ثانيا[٣٠]. وهكذا فضلوا الطرق الدبلوماسية لتسوية مشاكل عزلتهم الدولية لأنهم لم يرغبوا إعطاء الدول الكبرى أي ذريعة أو حجة بشأن تلك القضية قد تقود بهم إلى انهيار الجمهورية وبالتالي تدخل تلك الدول في تركيا مرة أخرى. وطبقاً لذلك بدأ التصور الإيطالي يتغير تدريجياً تجاه تركيا، فلم تعد الأخيرة معروفة فقط في الأناضول بل أصبح ينظر إليها بشكل متزايد كجزء من البلقان إثر التطورات التي شهدتها تلك المنطقة، حيث غيرت بعض من دولها سياستها الموالية لإيطاليا نحو فرنسا بموجب اتفاقيات أبرمت بين الطرفين. ففي خريف ١٩٢٧ وقعت مملكة صربيا وكرواتيا وسلوفينيا على تحالف مع فرنسا لصد أي هجوم ايطالي محتمل على تلك المملكة، فضلاً عن تحالف بلغراد – باريس في السنة نفسها الذي قاد بالبرلمان في بلغراد إلى عدم المصادقة على إتفاق نيتونو Nettuno المبرم مع ايطاليا في ٢٠ تموز ١٩٢٥ ثانياً[٣١].

شكّل تزايد النفوذ الفرنسي في أوربا الشرقية، ولاسيما في منطقة البلقان نموذجاً بشأن السياسة الايطالية الجديدة تجاه تركيا في تلك المنطقة. ففي تلك المرحلة أرادت ايطاليا الاستفادة من العزلة الدولية لتركيا كي تقوم بدور فعال موالٍ لها في المنطقة نفسها أي أنها كانت المرشح المناسب لتصبح جزء من نظام يقوده الإيطاليون شرقي البحر المتوسط. ومع ذلك فإن الاستجابة الأولية لتركيا تجاه هذا التحول في السياسة الايطالية كان غير واضحاً ومعقداً، إذ كانت تركيا قلقة بشأن الوقوع أو المشاركة في أي صراع في البلقان وأبلغ هذا الشيء عصمت باشا [اينونو] Inonu رئيس وزراء تركيا لأورسيني Orsini سفير ايطاليا في أنقرة وذكر له من أن هنالك حالتان من القلق تنتاب تركيا أولهما: احتمالية إن بلغراد ستدير ظهرها إلى أنقرة بعد التوقيع على تحالف باريس – بلغراد سنة ١٩٢٧، وثانيهما: في حال تدهور

العلاقات ما بين ايطاليا وبلغراد وانعكاساته السلبية على تركيا، لذا نصح عصمت باشا السفير الإيطالي بإمكانية حل المشاكل القائمة ما بين ايطاليا ومملكة صربيا بالطرق السلمية[٣٢].

كان القادة الأتراك واعين تماماً من أن إيطاليا سوف لن تصبح فجأة دولة مسالمة مع تركيا، ومع ذلك فإنهم اعتقدوا أنه من اجل أن تبقى دولتهم قائمة كان عليهم الاستفادة من الصراعات والمنافسات الجارية بين الدول الكبرى، كذلك فإنهم توصلوا إلى نتيجة مفادها أن التعاون ما بين باريس وبلغراد يمكن أن ينتج عنه استبعاد تام لتركيا عن البلقان[٣٣]. وهكذا شكلت فرنسا مشكلة مشتركة بالنسبة لإيطاليا وتركيا ومن أجل تخطي تلك المشكلة قدمت ايطاليا في ذلك الوقت نظام تحالف بديل إلى تركيا ضد محور باريس – بلغراد في البلقان. واعتقد موسوليني بأن أفضل طريقة للتقليل من شأن التعاون بين دولتي المحور هي تحقيق مقترحات لبلدان أخرى في البلقان، وكان يقصد بذلك كل من تركيا واليونان، حيث شكلتا عمودين مهمين في السياسة الايطالية الجديدة، كونهما تمتلكان أهمية مستقلة في الحسابات الإستراتيجية الإيطالية في شرقي البحر المتوسط، ويمكن من خلالهما تشكيل كتلة ثلاثية في بحر ايجة لمناهضة الاتفاق الفرنسي في بحر الأدرياتيك بإعتبارهما أقوى دولتين شرقي البحر المتوسط[٣٤]. وهكذا فعندما وجهت وزارة الخارجية الايطالية الدعوة إلى الحكومة التركية لزيارة ميلان سنة ١٩٢٧ فإنها لبت تلك الدعوة تحقيقاً للأهداف الآتية:

١. حاجة تركيا إلى تحسين علاقاتها مع الدول الغربية لكسر طوق عزلتها الدولية، وسيكون الاقتراب من ايطاليا خطوة أولى لتحقيق تلك الغاية.
٢. أن أقامة علاقات صداقة مع ايطاليا كانت ضرورية جداً لتركيا بهدف الحصول على التطمينات من الجانب الإيطالي للحفاظ على وحدة الأراضي التركية نظراً لطموحاتها التوسعية في المناطق الجنوبية الغربية من تركيا[٣٥].

وفي أثناء المفاوضات التي جرت في ميلان في نيسان ١٩٢٨ بين توفيق رشدي آراس Tevik Rustu Aras وزير خارجية تركيا (١٩٢٥-١٩٣٨) ودينو كراندي Dino Grandi نائب وزير خارجية ايطاليا وموسوليني الذي اقترح عقد معاهدة صداقة وحياد مشترك بين ايطاليا وتركيا واليونان لتشكيل حلف في جنوب البلقان ضد محور باريس – بلغراد. ولتحقيق هذا الهدف فإن القادة السياسيين الإيطاليين لم يبحثوا عن تحسن فوري لعلاقاتهم مع تركيا واليونان، لا بل أيضاً حاولوا الإسهام في حسم الخلافات القائمة بين تركيا واليونان بشأن تبادل السكان[٣٦]. لكن اليونان أصرت على تسوية منفصلة مع تركيا بشأن المشاكل العالقة بينهما لأن قادة البلدين أدركا أن ايطاليا لا تملك نوايا صادقة في منطقة شرقي البحر المتوسط تنهي النزاع بينهما فجأة[٣٧].

ومع ذلك فقد أفضت المفاوضات التركية – الإيطالية إلى توقيع معاهدة في ٣٠ أيار ١٩٢٨ في روما تضمنت أربع مواد[٣٨]. نصت المادة الأولى منها على تعهد الطرفين المتعاقدين بعدم إبرام أي طرف لإتفاق سواء كان سياسياً أم اقتصادياً أو الدخول في أي تحالف موجهاً ضد الطرف الآخر[٣٩]. وأكدت المادة الثانية على أنه في حال تعرض أحد الطرفين إلى هجوم خارجي فعلى الطرف الأخر أن يلتزم الحياد طيلة مدة النزاع[٤٠]. في حين أشارت المادة الرابعة إلى أنه في حال حدوث سوء تفاهم في تفسير أو تنفيذ مواد المعاهدة فسيتم إحالة ذلك إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا بناءً على طلب أحد الطرفين، علماً أن المعاهدة أصبحت نافذة المفعول لمدة خمس سنوات[٤١]. وبعد مرور عدة أيام رحبّ موسوليني بالمعاهدة في الكلمة التي ألقاها في مجلس الشيوخ الإيطالي ومما ورد فيها: ((خلال السنتين الأخيرتين... تحسنت العلاقات الإيطالية – التركية تحسنا كثيراً وايطاليا ترحب بتركيا والآن فعلى المرء ان ينظر نحو تركيا بعين مفتوحة مليئة بالأمل باعتبارها أمة خلقت لنفسها روحاً جديدة بعد أن تأسست بموجب

الدستور الجديد... ويقودها زعيم يتمتع بسمعة طيبة))[٤٢]. وبدوره أثنى عصمت باشا على تلك المعاهدة من خلال الخطاب الذي ألقاه في ولاية ملاطية Malatya في ١٣ أيلول ١٩٢٨ ومما جاء فيه: ((عانت تركيا وايطاليا الكثير من الشك وانعدام الثقة فيما بينهما وإن معاهدة فصل الخصومات عن طريق التحكيم وعدم الإعتداء كانت بمثابة نعمة للبلدين، فضلاً عن كسب أصدقاء مسالمين حقيقيين))[٤٣]. وتجدر الإشارة إلى انه إذا كانت ايطاليا أخفقت في تشكيل تحالف ثلاثي مع تركيا واليونان إلا أنها نجحت في عقد معاهدة مماثلة مع اليونان في ٢٣ من الشهر نفسه[٤٤]. ومهما يكن من أمر فإن اجتماع ميلان يعد الخطوة الأولى باتجاه حل المشاكل التركية – اليونانية بعد مؤتمر لوزان.

صادق المجلس الوطني التركي على تلك المعاهدة في ٢٩ تشرين الثاني من السنة ذاتها. وألقى آراس كلمة بخصوص ذلك أكد فيها على أهمية تلك المعاهدة من حيث كونها عامل موازنة وصلح وإن فائدتها سوف لن تنحصر على الدولتين الموقعتين عليها، لا بل ستصبح ذي فائدة في تحقيق السلام العالمي أيضاً[٤٥].

سارت العلاقات بين الدولتين بشكل طبيعي بعد التوقيع على المعاهدة وحتى سنة ١٩٣٢ وبلغ التعاون بينهما ذروته في جميع المجالات. وما توصل إليه الطرفان التركي واليوناني من خلال الزيارة التي قام بها فينزيلوس Venizelos رئيس وزراء اليونان إلى تركيا (٢٧-٣١ تشرين الأول ١٩٣١) ولقائه بنظيره التركي عصمت باشا وما تمخض عنها من توقيع ثلاث اتفاقيات تتعلق بالصداقة والحياد والتحكيم وتحديد القوات البحرية بشكل متساوٍ وكذلك شؤون الأستيطان والتجارة والملاحة[٤٦]. والتي أنهت المشاكل العالقة بينهما فإنه أعطى أشارة واضحة لإنتصار فعلي للدبلوماسية الايطالية التي تركتها جهود المصالحة التي قامت بها ايطاليا. وكان قد تم الإعتراف بها علناً من قبل تركيا واليونان، إذ أرسل آراس وزير خارجية

تركيا برقية شكر إلى موسوليني في اليوم الذي أبرمت فيه المعاهدة وعبرّ فينزيلوس عن تقييمه للجهود التي بذلها سفير إيطاليا في أنقرة[٤٧].

شكلت هذه المعاهدة الحلقة الرابطة الثالثة في سلسلة الأحلاف متعددة الأطراف بين تركيا واليونان وايطاليا بالتالي تعد الهدف الذي بحث عنه القادة الايطاليون منذ سنتين تقريباً، كذلك أعطت الإشارة إلى قمة التعاون التركي – الايطالي.

وبمناسبة قرب نفاذ معاهدة ١٩٢٨ فقد اتفق الطرفان التركي والإيطالي سنة ١٩٣٢ على تجديد تلك المعاهدة لخمس سنوات أخرى، كذلك أبرما اتفاقاً يقضي بموجبه إلغاء الحدود للمياه بين الأناضول وجزيرة كاستيلوريزو البعيدة عن الأراضي التركية والتي تمتلكهما ايطاليا[٤٨].

لم يستمر التعاون بين الدولتين طويلاً لأسباب عدة، منها أن ايطاليا غيرت من نهج سياستها الخارجية منذ صيف ١٩٣٢ بسبب بعض الإجراءات التي اتخذها موسوليني متمثلة بطرد كراندي وزير خارجيته وحل محله فولفيو سوفيج Fulvio suvich والبارون بومبيو ألوسيBaron Pompeo Aloisi الخبير في شؤون البلقان بصفة رئيس الهيئة والمؤيدين لطموحات موسوليني التوسعية. كذلك طالب موسوليني في مؤتمر نزع الأسلحة في جنيف والذي عقدته عصبة الأمم في تلك السنة بإعادة النظر في معاهدة فرساي سنة ١٩١٩. ورأى أن العصبة هي العائق الذي يقف بوجه الأهداف التوسعية لإيطاليا ولم يرغب الإبقاء على سياسة "الوضع الراهن" من خلال أي منظمة دولية[٤٩]. وتجدر الإشارة إلى أن استمرار الشكوك التركية تجاه ايطاليا كانت من بين العوامل التي دفعت بالقادة الأتراك إلى ضرورة الإسراع في الإنضمام إلى عصبة الأمم. ففي المؤتمر المذكور الخاص بنزع الأسلحة عبر آراس صراحة عن رغبة بلاده في ذلك الإنضمام، علماً بأن مجلس العصبة صادق بالإجماع على طلب بقبول تركيا عضواً فيه في ١٨ تموز من السنة نفسها[٥٠].

عارضت ايطاليا دخول تركيا إلى عصبة الأمم، مما انعكس سلباً على علاقاتها مع تركيا لأن ايطاليا حاولت تعزيز الإنطباع من أن السلام يمكن الحفاظ عليه فقط مع مبادرات الدول الكبرى وليس عن طريق منظمة دولية. واستناداً إلى ذلك ففي آذار ١٩٣٣ اقترح موسوليني على رمزي ماكدونالد Ramsay MacDonald رئيس وزراء بريطانيا (١٩٣١- ١٩٣٥) تشكيل حلف رباعي يضم كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا الهدف منه تعاون هذه الدول فيما بينها من اجل حفظ السلام على أن تتمتع بصلاحيات في تنقيح المعاهدات التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى(٥١). وبتعبير آخر فمن وجهة نظر موسوليني أن تلك المعاهدات أبرمت في ظروف غير مناسبة ولم تحقق العدالة وستقود إلى صراعات ما بين الدول الأوربية ولا بد من إعادة النظر فيها وتنقيحها.

جعل هذا المقترح كل من تركيا وايطاليا في حالة خلاف وافتراق كون القادة الأتراك لم يعدّوه خطوة باتجاه السلام، بل على العكس من ذلك فإنهم أدركوا بأن ذلك الحلف سيساهم في تحقيق طموحات وسياسات الدولة الكبرى للتدخل في مناطق أخرى من العالم أي على حساب الدولة الصغيرة(٥٢). كما أدت النشاطات السياسية التركية تجاه دول البلقان منذ أوائل عقد الثلاثينات من القرن العشرين بهدف تشكيل إتحاد بلقاني قوي يقف بوجه أي عدوان خارجي قد تتعرض له تلك الدول إلى قلق ايطاليا لأنها كانت تتعارض مع مخططات ايطاليا الفاشية وألمانيا النازية التوسعية اللتان استفادتا من حالة التفكك السائدة في منطقة البلقان(٥٣).

استطاعت تركيا بفعل نشاطها الدبلوماسي خلال المدة (٦ تشرين الأول ١٩٣٠- ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٣) أن تعقد أربع مؤتمرات بلقانية غير رسمية في كل من أثينا واستانبول وبوخارست ضمت كل من تركيا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألبانيا بهدف التعاون المشترك فيما بينها ونبذ الحروب، لكنها لم تحسم الخلافات القائمة بينها، لأن بلغاريا كانت تطالب

بإعادة النظر في سياسة "الوضع الراهن" ومشكلة الأقليات، مما أدى إلى انقسامها إلى مجموعتين: بلغاريا وألبانيا من جهة وتركيا واليونان ويوغسلافيا ورومانيا من جهة أخرى(٥٤).

شهدت سنة ١٩٣٣ نشاطات دبلوماسية كبيرة في البلقان. وقامت الحكومة التركية بدور كبير فيها، حيث وقعت مع اليونان على ميثاق الصداقة الودي Cordial Friendship Pact في أيلول ١٩٣٣ ضمنت من خلاله حصانة لحدودها المشتركة، وأعقب ذلك عقد تركيا معاهدات منفصلة للصداقة وعدم الاعتداء مع رومانيا ويوغسلافيا في تشرين الأول وتشرين الثاني على التوالي(٥٥).

أصبحت العلاقات التركية – الايطالية أكثر تعقيداً منذ مطلع سنة ١٩٣٤ بسبب التطورات التي شهدتها منطقة البلقان والمتمثلة بتشكيل حلف البلقان في شباط من تلك السنة والمصادقة عليه من قبل الدول الأربع (تركيا، اليونان، يوغسلافيا، رومانيا). وما رافق ذلك من اتصالات بين وزير خارجية كل من تركيا وايطاليا بشأن تشكيل الحلف واستبعاد ايطاليا منه التي كانت صاحبة المبادرة. وعبرّ وزير خارجية ايطاليا من خلال تلك الاتصالات عن قلق غالبية المسؤولين الايطاليين كون ذلك التحالف سيقود تركيا إلى تبني موقف قوي مناهض لإيطاليا. وأكد فينسينزو لوجاكونو Vincenzo Lojacono سفير ايطاليا في أنقرة الشيء نفسه من خلال البرقية التي أرسلها إلى روما فحواها أن تشكيل حلف البلقان كان أشارة واضحة لمثل هكذا سلوك من قبل تركيا لسببين أولهما: استفادة تركيا من المبادرة الايطالية كي تحقق صلح مع اليونان والى توجيه ذلك الصلح لعقد حلف يستبعد ايطاليا. ومع ذلك فإن روما لم تر أي مستقبل للعلاقات التركية – اليونانية ما لم تكن تلك العلاقات تحت رعاية وقيادة ايطاليا، وثانيهما: اعتقد لوجاكونو بأن وجود مشاعر معادية لإيطاليا في كل من تركيا ويوغسلافيا قادت إلى تقارب هذين البلدين إلى بعضهما البعض. وإن هذين البلدين كانا

البطلان في تحقيق التماسك والتآزر المناهض لإيطاليا. ولم يرغب لوجاكونو بأن يكون ذلك التآزر موجهاً ضد ايطاليا وإلا فإنه سيجبر ايطاليا إلى تولي مهمة الدفاع عن مصالحها في حوض البحر المتوسط[٥٦]. كما لاحظ لوجاكونو بأن الحكومة التركية كانت متحمسة بشأن تشكيل الحلف وإن أتاتورك رئيس الجمهورية كان يفضل أن يتم التوقيع عليه في استانبول على إعتبار أن تركيا هي صاحبة المبادرة، والتي كانت تنوي من ورائها تأمين حدودها الغربية والجنوبية الغربية ضد تطلعات الدول الأخرى ، وبخاصة ايطاليا[٥٧].

لم تمض سوى فترة قصيرة على التوقيع على حلف البلقان حتى أعلن موسوليني صراحة عن نواياه التوسعية في آسيا وأفريقيا من خلال الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الفاشي الثاني أمام البرلمان الإيطالي في ١٩ آذار ١٩٣٤ ومما جاء فيه: ((إن الأهداف التاريخية لإيطاليا تحمل إسمان: آسيا وأفريقيا. الجنوب والشرق هما منطقتان رئيستان للمصالح والأهداف الإيطالية))[٥٨]. وأشار أيضاً إلى ضرورة السيطرة على البحر المتوسط وجعله (بحيرة إيطالية). والاستيلاء على مناطق جنوب شرق أوربا[٥٩].

أثار هذا الخطاب ردود أفعال قوية وانتقادات لاذعة من قبل الحكومة والصحافة التركية على حد سواء، بأعتبار أن تركيا تقع في حوض البحر المتوسط، وأنها بلد آسيوي فبالنسبة للأولى فقد صرح اينونو رئيس وزراء تركيا علانية في ٥ تموز بأن ((المسألة الجوهرية في علاقتنا مع ايطاليا هي مشكلة الأمن))[٦٠]. كما أن ردود أفعال الصحافة التركية كانت فورية وعنيفة فقد نشرت صحيفة أقشام Akşam بعد مرور يومين من ذلك الخطاب مقالاً تحت عنوان (أما القيصر أو لا شيء) هاجمت فيه بشدة موسوليني وأطماعه التوسعية شرقي البحر المتوسط. كذلك هاجم أحمد شكري رئيس تحرير صحيفة (مليت) Milliyet في ٧ نيسان من تلك السنة موسوليني علانية[٦١].

حاولت الحكومة الايطالية كل ما بوسعها التخفيف من حدة الإتهامات التركية. فبعد مرور أيام قلائل وبالضبط في ٢٤ آذار التقى سوفيج روما Suvic Roma مستشار الخارجية الإيطالية بحسين وجب سفير تركيا في روما وأكد له بأن ايطاليا لا تستهدف في توسعها تركيا[٦٢]. كما أن موسوليني التقى شخصياً بالسفير نفسه في ٣٠ آذار وحاول إيضاح الموقف بالأتي: ((إنني أؤكد لكم بشكل قطعي بأني لم أكن أنوي في خطابي التاريخي الذي ألقيته الإشارة إلى تركيا. وانه حتى لم تكن لدي مثل تلك الفكرة في ذهني. وإذا قرأت خطابي بدقة فستفهم ما أعنيه))[٦٣]. وأكد موسوليني في محاولة إقناع السفير التركي وتهدئة تركيا من أنه لا يوجد أي تحول في السياسة الإيطالية تجاه تركيا[٦٤]. وسوف لن يضع تركيا في ذهنه عندما يقوم بتنفيذ هذا الخطاب[٦٥].

وبهدف درء الخطر الايطالي وتأمين حدود تركيا البحرية فقد رحّب آراس وزير خارجية تركيا بمقترح نظيره الفرنسي لويس بارثو Louis Barthou في أيار ١٩٣٤ بتعزيز حلف البلقان ليشمل دولاً أخرى في حوض البحر المتوسط مثل ايطاليا وفرنسا واسبانيا وكذلك بريطانيا باعتبارها القوة البحرية الأكثر أهمية في ذلك البحر، لكن وبحسب ما أوردته بعض الصحف التركية من أن بريطانيا وايطاليا قررتا البقاء خارج الحلف، لأن الأولى لم تكن راغبة في الانضمام إليه، بينما الثانية كانت ترغب بأن يقتصر على دول ثلاث (ايطاليا، تركيا، اليونان) وهذا ما أبلغه علي حيدر سفير تركيا في بلغراد لنظيره البريطاني نيفلي هندرسونNeville Henderson في شباط ١٩٣٥ من أن الحكومة الايطالية قد قدمت مقترحات الي حكومتي تركيا واليونان بهدف تشكيل اتفاق ثلاثي في حوض البحر المتوسط[٦٦]. ويعزى السبب في ذلك إلى ان الحكومة الايطالية أصبحت على قناعة اكبر بأن تشكيل حلف مع دول قليلة هناك يمكن أن تسيطر عليه بسهولة مقارنة مع تشكيل حلف البحر المتوسط الذي يشمل الدول الكبرى مثل فرنسا[٦٧]، لكن

الحكومة التركية رفضت المقترح الإيطالي، وحاول كارلو كالي Carlo Galli سفير ايطاليا الجديد في أنقرة في ربيع من تلك السنة إقناع آراس بأن تشكيل هذا الحلف سيكون الخطوة الأولى لتنضم إليه كل من يوغسلافيا ورومانيا وبلغاريا. واعتقد آراس بأن ايطاليا كانت مستعدة للتوقيع على هذا الحلف ليشمل الدول الأربع في حلف البلقان، لكن النقطة الأكثر حرجاً بالنسبة للحكومة التركية تتمثل بأن حلف البحر المتوسط يجب ضمانه من جانب بريطانيا وفرنسا على اعتبار انه سيكون غير ذي فائدة من دون انضمام هاتين القوتين العظمتين إليه[٦٨].

إستغلت تركيا التطورات الأخيرة التي شهدتها العلاقات الدولية إثر الإجراءات التي قامت بها مؤخراً ألمانيا النازية من قبيل مطالبتها بإعادة النظر في المعاهدات التي أبرمت من قبل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وبخاصة معاهدة فرساي التي قيدّ أحد بنودها القدرات العسكرية الألمانية، وكذلك انسحاب ألمانيا من عصبة الأمم في تشرين الثاني ١٩٣٣، والإجراءات السرية التي إتخذها أدولف هتلر Adolf Hitler مستشار ألمانيا (١٩٣٣- ١٩٤٥) لإعادة تسليح ألمانيا في نيسان ١٩٣٤، وكذلك عن مطامعه التوسعية في شرق أوربا، حيث طالب آراس في الإجتماع الذي عقدته عصبة الأمم في ١٧ نيسان ١٩٣٥ للنظر في المسألة الألمانية بإلغاء المادة الخاصة بنزع أسلحة المضائق من معاهدة لوزان لأن تركيا وكأي دولة أخرى كانت ترغب في تعزيز أمنها وتأمين سلامتها، لكن هذا المطلب لم يلق التأييد من جانب بريطانيا وفرنسا وايطاليا[٦٩].

أجبرت التطورات اللاحقة الحكومة البريطانية على أن تعيد النظر في سياستها تجاه تركيا وموقفها تجاه قضية المضائق والتي تمثلت بإرتياح الحكومة البريطانية من موافقة نظيرتها التركية على قرار عصبة الأمم في تشرين الأول ١٩٣٥ بفرض عقوبات زجرية على ايطاليا إثر الحرب التي شنتها قواتها العسكرية على الحبشة (أثيوبيا) منذ الثالث من الشهر نفسه

وحتى أيار ١٩٣٦، حيث أعلن موسوليني إثر غزو الحبشة عن قيام إمبراطورية ايطالية جديدة. وأعقب ذلك إرسال تركيا في ١١ تشرين الثاني مذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم أسوة بالدول الأخرى الأعضاء فيها أدانت فيها ذلك الاحتلال وأكدت بان تركيا ملتزمة بالقرارات التي تصدرها تلك العصبة أولاً(٧٠). فضلاً عن استجابة الحكومة التركية لنداء نظيرتها البريطانية بتقديم مساعدة لأسطولها البحري المرابط في البحر المتوسط في حال تعرضه لأي هجوم محتمل من جانب القوات البحرية الإيطالية، علماً ان تركيا استجابت لذلك النداء من خلال اتفاقية الجنتلمان Gentleman التي أبرمتها مع بريطانيا في أوائل كانون الأول ١٩٣٥ وبالمقابل أبدت تركيا استعدادها تقديم مختلف الخدمات للأسطول البريطاني في البحر المتوسط والدفاع عنه ثانياً(٧١). والتحول الجديد في سياسة ايطاليا الخارجية والمتمثل بتحصين جزيرة ليروس Leros إحدى جزر الدوديكانيز القريبة من السواحل الغربية لتركيا ثالثا(٧٢). ولما رأت بريطانيا ان الخطر الايطالي أصبح على مقربة من تركيا تحركت وزارة الخارجية البريطانية وأخذت على عاتقها دراسة الطلب التركي ورأت انه من الحكمة دعم المطالب التركية بشأن إعادة النظر في نظام المضائق(٧٣).

وبهدف تأمين موافقة الأطراف الموقعة على معاهدة لوزان (بريطانيا، فرنسا، اليابان، رومانيا، ايطاليا، بلغاريا، الإتحاد السوفيتي، اليونان، سويسرا) فإنها وجهت إليهم مذكرة في ١١ نيسان ١٩٣٦ ضمّنتها المقترحات التركية بشأن إعادة تنقيح نظام المضائق. وأبدت تلك الدول استعدادها باستثناء ايطاليا، حيث أعلنت مقاطعتها للمؤتمر الدولي بخصوص ذلك، بسبب القرار الذي اتخذته عصبة الأمم والخاص بفرض عقوبات زجرية على إيطاليا إثر عدوانها على الحبشة(٧٤).

وبموجب المؤتمر الذي عقد في مونترو Montreux بسويسرا والتي استمرت أعماله (٢٢ حزيران – ٢٠ تموز ١٩٣٦) حصلت تركيا على سيادتها

الكاملة على المضائق وفقاً لاتفاقية مونترو في ٢٠ تموز ١٩٣٦[٧٥]. وهكذا وافقت الدول المذكورة التي حضرت المؤتمر على حصول تركيا على تلك السيادة، بإستثناء ايطاليا التي قاطعته، حيث لم تعترف بما تضمنته الاتفاقية، وبتعبير آخر كانت ايطاليا الدولة الوحيدة التي رفضت نقل حقوق لجنة المضائق إلى تركيا والتي إنعكست عليها سلباً من حيث عدم امتلاكها الحق بمرور سفنها أو طائراتها بحرّية عبر المضائق التركية[٧٦].

إن محاولة ايطاليا بعد توقيع تلك الاتفاقية تقديم تطمينات إلى كل من تركيا واليونان ويوغسلافيا من أن نواياها شرقي البحر المتوسط هي سلمية أولاً[٧٧]. وتأكيدها بأنها مرتبطة مع تركيا بمعاهدة ١٩٢٨ ثانياً، وفشل العقوبات الزجرية التي فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا ثالثاً، دفع بتركيا إلى سحب ممثلها الدبلوماسي من أديس أبابا في آب ١٩٣٦[٧٨].

كما فتحت الاتفاقية البريطانية – الايطالية (اتفاقية الجنتلمان) في ٢ كانون الثاني ١٩٣٧، التي اعترف كل طرف بالمصالح الحيوية للطرف الآخر في حوض البحر المتوسط مع الاحتفاظ بـ "الوضع الراهن" في البحر نفسه وكذلك على حرية الملاحة فيه، الطريق لتحسين العلاقات التركية – الايطالية[٧٩]. إذ كانت تركيا ترغب في ذلك الوقت في تقوية مكانتها في حوض البحر المتوسط عن طريق الحصول على اعتراف ايطاليا باتفاقية مونترو، فضلاً عن حاجتها إلى المساندة والدعم الإيطالي بسبب اشتداد النزاع بينها وبين فرنسا بشأن قضية الأسكندرونة، إذ كانت إيطاليا تؤيد ضم تلك الولاية إلى تركيا[٨٠].

وفي ظل هذا الوضع جرت في ميلان خلال (٢-٣ شباط ١٩٣٧) مفاوضات بين آراس وزير خارجية تركيا ونظيره الإيطالي الكونت شيانو Count Ciano (١٩٣٦-١٩٤٢) تضمنت إعادة النظر في العلاقات بين دولتيهما وضرورة العمل على تحسنها وتبادل الآراء بشأن نظام المضائق، لكن ايطاليا لم تنضم آنذاك إلى اتفاقية مونترو أي أنها أكدت عدم التزامها

ببنود الإتفاقية الخاصة بالمضائق التركية[٨١]. وبحث آراس في قضية إقناع ايطاليا بالعدول عن قرارها الأخير بالانسحاب من عصبة الأمم وضرورة العودة إليها. كما حاول شيانو من جانبه جلب إنتباه آراس في دعم دولته وضمها إلى دول المحور (ألمانيا وايطاليا)، لكن الأخير رفض ذلك وأكد بأن دولته مرتبطة فقط بـ (جبهة السلام) أي بريطانيا وفرنسا[٨٢].

انتهت تلك المفاوضات بالتوصل إلى قرار يقضي بإبقاء الاتصال بين الطرفين عبر القنوات الاعتيادية والتشاور الدبلوماسي[٨٣]. ومن جهة أخرى فإن الدبلوماسية التركية كانت تعمل على قدم المساواة من اجل تشكيل تجمع إقليمي في الشرقين الأدنى والأوسط يضم كل من العراق وتركيا وأفغانستان وايران إثر التصريحات التي كان أطلقها موسوليني بالتوسع في أسيا وأفريقيا. وأثمرت تلك الجهود بتوقيع الدول الأربع على ميثاق سعد آباد في ٨ تموز ١٩٣٧[٨٤].

أدت الممارسات الفردية الإيطالية في البحر المتوسط فيما بعد والمتمثلة بهجوم سلاح الجو الإيطالي في ١٠ آب ١٩٣٧ والمرابط في قاعدة بالما Palma على باخرة كوربورال Corporal البريطانية أولاً والتي أعقبها بعد مرور أسبوع واحد فقط غرق باخرة اسبانية المسماة Ciudad da Cadiz بواسطة غواصة انطلقت من إحدى القواعد البحرية الإيطالية في جزر الدوديكانيز ثانياً، وكذلك تعرض سفينة ارمورو Armuro الاسبانية إلى هجوم في ١٩ آب من منطقة بعيدة عن السواحل التركية ثالثاً الى قلق تركيا وتزايد مخاوفها من ايطاليا في حالة أذا ما تجاوزت غواصاتها لمياهها الإقليمية فإنها ستكون عرضة للهجوم من قبل سلاح الجو والغواصات الإيطالية المرابطة في جزر الدوديكانيز القريبة من السواحل التركية[٨٥]. وتجدر الإشارة أن ايطاليا أرادت من وراء تلك الممارسات ان تظهر للعالم بان البحر المذكور خاضع لسيطرتها.

وبهدف طمأنة تركيا أبدى موسوليني مرونة بإعطائها المزيد من الضمانات وتجديد إعلانه بأن بلاده ليس لديها أي أهداف عدوانية في شرقي البحر المتوسط، وأعقب ذلك خطوة أخرى مهمة والمتمثلة بموافقة ايطاليا على اتفاقية مونترو في ٢ أيار ١٩٣٨ في معاهدة مستقلة مع تركيا[٨٦]. ومن أجل التحقق من صحة تلك الإجراءات أبلغ سفير تركيا في روما في ٢٣ حزيران ١٩٣٨ شيانو وزير خارجية إيطاليا عن نية نظيره التركي اراس في تشكيل حلف شرقي البحر المتوسط يضم كل من تركيا وايطاليا ودول أخرى معنية بإمكانها الانضمام إليه. وأوضح شيانو بأنه سيعرض ذلك المقترح على موسوليني بتقرير شخصي، لكنه أوضح في الوقت نفسه انه لا داعي لإقامة مثل هكذا حلف كونه يتعارض مع السياسة الدبلوماسية لإيطاليا بسبب طبيعته الجماعية. كما ان ذلك المقترح لم يلق اذاناً صاغية من قبل الحكومة الايطالية نفسها بسبب أهدافها التوسعية التي كانت تحالفت مع ألمانيا النازية ذات التوجهات نفسها[٨٧]. مما دفع بتركيا إلى تقربها أكثر فأكثر نحو بريطانيا وفرنسا من خلال ما توصلت إليه مع بريطانيا أولاً في ١٢ أيار ١٩٣٩ في بيان مشترك بشأن التعاون والدفاع المشترك في حالة تعرض إحداهما لأي عمل عدواني يقود إلى اندلاع حرب في منطقة البحر المتوسط. وأعقبها بيان تركي – فرنسي مشترك أيضاً في ٢٣ حزيران من تلك السنة احتوى المضامين نفسها للبيان التركي البريطاني المشترك[٨٨].

العلاقات الاقتصادية التركية – الايطالية (١٩٢٨ ـ ١٩٣٨):

كانت ايطاليا أول دولة أوربية توصلت إلى تفاهم مع حكومة أنقرة طبقاً لمعاهدة ١٢ آذار ١٩٢١ وبموجبها حصلت ايطاليا على امتيازات اقتصادية في المناطق التي كانت تحتلها في جنوب غرب الأناضول منها مناجم هرقليا Heraclea، لكن هذه الامتيازات بقيت أسمية فقط لأن الوطنيين

الأتراك كانوا يثيرون الشكوك بشأن المشاريع الأجنبية وإنهم كانوا يرغبون بتطوير تلك المناجم عبر تركيا نفسها. ومع ذلك فإن التجارة بين الجانبين شهدت تحسناً ملحوظاً خلال عقد العشرينات من القرن العشرين[٨٩]. ففي سنة ١٩٢٥ بلغت الصادرات التركية إلى ايطاليا ٥٠,٥ مليون ليرة تركية أي بنسبة ٢٦,١٥% في حين بلغت وارداتها ٤٣,٤ مليون ليرة تركية أي بنسبة ١٧,٩%[٩٠]. وفي السنة التالية ازدادت نسبة الصادرات التركية حيث بلغت ٢٧% في حين قلّت وارداتها إلى ١٥%[٩١].

أن ما توصل إليه الجانبان التركي والإيطالي من توقيع اتفاقية في ٣٠ أيار ١٩٢٨ كان له تأثير واضح على برنامج التسليح التركي. ففي أواخر سنة ١٩٢٩، حيث أظهرت الحكومة الايطالية استعدادها لتحديث الأسطول البحري التركي عن طريق تزويدها بسفن حربية بشروط تفضيلية وبضمانات مالية طويلة الأمد، حيث وفرّت لذلك بنائين للسفن من ايطاليا ووفرت ضمانات مالية وصلت إلى ٧٠% من قيمة الطلب التركي، علماً ان أي دولة أوربية في ذلك الوقت لم تقدم لتركيا مثل هذه التسهيلات لأن الاقتصاد التركي كان متدهوراً بسبب كثرة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية وما ورثته تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض تلك الدولة من ديون والتي كانت تكافح من أجل تسويتها. أما بالنسبة للحكومة الايطالية فان الأهمية السياسية لتلك الصفقة كانت تفوق كثيراً أهميتها الاقتصادية بالنسبة لصنّاع السفن الايطاليين، إذ رأت من خلال هذه الخطوة الطريقة المثلى لمواجهة فرنسا منافستها الرئيسة في حوض البحر المتوسط[٩٢]. وهكذا وقع الطرفان التركي والايطالي في ٢٤ أيار من السنة نفسها على الصفقة. وبعد مرور يوم واحد فقط أبلغت وزارة الخارجية الايطالية رسمياً وزارة البحرية في روما من ان العقد في تجهيز السفن الحربية إلى الأسطول التركي تم الانتهاء منه[٩٣]. وأعقب تلك الخطوة وفي السنة ذاتها إرسال الجيش التركي ضباط فنيين كبار إلى ايطاليا لغرض التدريب[٩٤].

كان القادة الأتراك متفائلين من ان العلاقات التركية – الايطالية سيتم تعزيزها وتقويتها حالاً عبر اتفاقية الائتمان التي أبرمت في تلك السنة أيضاً. وفعلاً ذكرت التقارير سنة ١٩٣٠ بأن المصرف التجاري الإيطالي Banca Commerciale وافق على منح قرض بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني للخزانة التركية من أجل دعم الحكومة التركية، لا سيما صناعتها الوطنية الناشئة[٩٥].

إن ما كانت تبتغيه ايطاليا من ذلك كله هو تحقيق نفوذ سياسي بالدرجة الأولى ومن ثم اقتصادي وعسكري في تركيا، لكن ذلك واجه بعض الصعوبات بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية خلال السنوات (١٩٢٩-١٩٣٣) والتي أعاقت بشكل جدي قدرة ايطاليا في انتهاج سياسة فعالة لتحقيق هذا الهدف. وإن حالات التمويل الخفيفة من قبل إيطاليا عملت على التباطؤ في عملية بناء الوحدات البحرية لتركيا، فعلى سبيل المثال ان المدمرتين ظفر Zafer وتينازتبة Tinaztepe اللتين اقترح تسليمهما إلى تركيا سنة ١٩٣١ قد سلمتا بعد الزيارة التي قام بها عصمت باشا رئيس وزراء تركيا إلى روما في أيار ١٩٣٢[٩٦]. وفي تلك الزيارة ناقش عصمت باشا مع موسوليني قضايا الدعم الاقتصادي والسياسي بين دولتيهما. وقرر الجانبان تحسين العلاقات التجارية التي كانت شهدت حالة من التدهور منذ ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية[٩٧]. ففي سنة ١٩٣١ مثلاً انخفضت الواردات التركية من ايطاليا إلى ١٨,٤ مليون ليرة تركية بعد ان كانت نسبتها ١٤,٥% في حين انخفضت صادراتها إلى ٣٠,٧ وبنسبة ٢٤,١ %[٩٨]. وهذا يعني ان الميزان التجاري كان لصالح تركيا. كما ناقش الجانبان أمكانية تقديم قرض ايطالي بقيمة ٣٠٠ مليون ليرة إيطالية إلى تركيا، لكن تلك العملية واجهت بعض الصعوبات والعراقيل، وإن المفاوضات بشأن شروط القرض وإطلاق الائتمان أحبطت آمال كلا الجانبين. وانتقد الدبلوماسيون الايطاليون في تركيا الأتراك بسبب تصرفهم مع"الذهنية البلقانية" على حد تعبيرهم في تعاملاتهم مع

الأوربيين الغربيين بشأن قضايا اقتصادية. وزعموا بأن الأتراك كانوا يثيرون دائماً الشكوك من ان الدول الأجنبية ستطالب بتحقيق امتيازات أو تنازلات من أنقرة مقابل تقديم المساعدات الاقتصادية لها. كذلك اتهموا القادة الأتراك بأنهم سوف لن يحاولوا تكرار التجربة العثمانية بخصوص الديون الأجنبية التي كانت تركيا لاتزال تقوم بتسديدها إلى تلك الدول. وبالتالي فإن أولئك القادة كانوا حذرين جداً في تعاملاتهم الاقتصادية مع أوربا لأنهم كانوا يرغبون كسب ود دولة يمكن أن تحقق لهم أفضل العروض، على أن لا تكون مشروطة بأي شرط سياسي(٩٩). وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة التركية كانت قد حصلت من خلال الزيارة التي قام بها عصمت باشا على رأس وفد إلى الإتحاد السوفيتي في نهاية نيسان ١٩٣٢ على قرض بقيمة ٨ ملايين دولار بدون أي فوائد(١٠٠) في حين ان ايطاليا كانت اشترطت على تركيا منحها قرضاً قدرهُ ٣٠٠ مليون ليرة ايطالية وبفائدة ٦,٥%(١٠١). ويعزى السبب في ذلك إلى الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التركي من جهة، وعدم رغبة ايطاليا بإنفاق القرض على مشروع غير إنتاجي والذي كان قد خصص لتجهيز تركيا بطائرات حربية وقطع بحرية حربية أيضاً تصنع في ايطاليا نفسها من جهة أخرى(١٠٢).

لم تشهد العلاقات التجارية بين الدولتين تحسناً بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب زيادة تدخل الحكومة التركية المباشر في مختلف الأنشطة الاقتصادية في البلاد في محاولة منها للسيطرة على عملية التنمية الاقتصادية خدمة للصالح العام، علماً ان تركيا كانت انتهجت هذه السياسة (الدولية) Devletcilik منذ سنة ١٩٣٠(١٠٣). وأصبحت تركيا أكثر حذراً في علاقاتها الاقتصادية، حيث اتخذت إجراءات وقائية في التجارة الخارجية والمتمثلة بزيادة الرسوم الكمركية لكبح جماح الأستيرادات من بلدان أجنبية وبضمنها ايطاليا، بسبب برنامجها الطموح في التصنيع منذ أوائل عقد الثلاثينات من القرن العشرين(١٠٤). وعلى الرغم مما توصل إليه الجانبان

التركي والايطالي في نيسان ١٩٣٤ من إبرام اتفاقية تجارية أعطت شروطاً تفضيلية لهما في تعاملاتهما التجارية وكذلك تسوية عمليات الدفع والتسديد، لكن حجم التبادل التجاري بينهما استمر في الانخفاض[١٠٥]. ففي تلك السنة انخفضت الصادرات الايطالية إلى تركيا إلى ٧,٤ مليون ليرة تركية، وفي الوقت نفسه انخفضت استيراداتها من تركيا إلى ١٠,٣ مليون ليرة تركية[١٠٦]. ومما زاد في انخفاض معدلات حجم ذلك التبادل، العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عصبة الأمم على ايطاليا في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٥ إثر هجومها على الحبشة وتصويت تركيا مع أغلبية مجلس العصبة على فرض حظر على مبيعات السلاح والسلع المستوردة من ايطاليا وعلى قائمة محددة من المواد الخام المستخدمة في الصناعات الحربية[١٠٧]. ففي سنة ١٩٣٧ مثلاً إنخفضت الصادرات الايطالية إلى تركية إلى ٦ مليون ليرة تركية، وكذلك انخفضت استيراداتها من تركيا إلى ٧,٢ مليون ليرة تركيا[١٠٨].

وبهدف العودة بالعلاقات الاقتصادية إلى سابق عهدها بين الدولتين فقد توصل الجانبان التركي والايطالي إلى اتفاقية تجارية سنة ١٩٣٨ تجدد ما تضمنته الاتفاقية التجارية التي أبرمت بينهما في نيسان ١٩٣٤ من قبيل احتفاظ ايطاليا بالأفضلية التجارية في شؤون التجارة الخارجية مع تركيا[١٠٩].

يتضح مما سبق ان حجم التبادل التجاري بين تركيا وايطاليا كان في تناقص مستمر خلال السنوات (١٩٢٨، ١٩٣١، ١٩٣٤، ١٩٣٧)، ورغم ذلك كله فإن حجم التبادل التجاري بين الدولتين قد جاء في الترتيب الثاني بعد ألمانيا قياساً بالدول الأخرى منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي خلال السنوات نفسها والجدول الآتي يوضح ذلك بملايين الليرة التركية[١١٠]:

الصادرات التركية إلى

الدولة	١٩٢٨	النسبة المئوية	١٩٣١	النسبة المئوية	١٩٣٤	النسبة المئوية	١٩٣٧	النسبة المئوية
ايطاليا	٣١,٦	١٨,٢	٣٠,٧	٢٤,١	١٠,٣	١١,٢	٧,٢	٥,٢
ألمانيا	٢٢,١	١٢,٧	١٣,٦	١٠,٧	٣٤,٤	٣٦,٥	٥٠,٤	٣٦,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٧,٦	١٥,٩	١٢,٦	٩,٩	٩,٤	١٠,٢	١٩,٢	١٣,٩
بريطانيا	١٧,٦	١٠,١	١٠,٨	٨,٥	٥,٢	٥,٧	٩,٨	٧,٢
فرنسا	١٨,٤	١٠,٦	١٢,١	٩,٥	٢,٨	٣,٠	٥,٢	٣,٨
الإتحاد السوفيتي	٦,٤	٣,٧	٤,٦	٣,٩	٣,٦	٣,٩	٦,٥	٤,٧

الواردات التركية من

الدولة	١٩٢ ٨	النسبة المئوية	١٩٣١	النسبة المئوية	١٩٣ ٤	النسبة المئوية	١٩٣٧	النسبة المئوية
ايطاليا	,٤	١١,٨	١٨,٤	١٤,٥	٧,٤	٨,٥	٦,٠	٥,٣
ألمانيا	,٦	١٤,٨	٢٧,٠	٢١,٣	٢٩,٣	٣٣,٨	٤٨,١	٤٢,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	,٢ ١٠	٤,٥	٤,١	٣,٢	٣,٧	٤,٣	١٧,٢	١٥,٣
بريطانيا	,٤	١٢,٣	١٤,٤	١١,٣	٨,٦	٩,٩	٧,١	٦,٢
فرنسا	,١	١٣,٠	١٢,٧	١٠,١	٦,٤	٧,٤	١,٢	١,٠
الإتحاد السوفيتي	,٠ ١٢	٥,٤	٧,٢	٥,٧	٣,٩	٤,٥	٧,١	٦,٢

الخاتمة

اتسمت العلاقات التركية – الايطالية بطابع الود خلال السنوات الأولى من تأسيس الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣، إذ كانت تركيا التي تأسست على أنقاض الدولة العثمانية تبحث عن وسيلة لكسر طوق عزلتها الدولية بسبب الحروب التي خاضتها تلك الدولة وكان آخرها الحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال التركية (١٩٢٠- ١٩٢٢)، إلا أن تلك العلاقات لم تستمر طويلاً، بسبب النوايا التوسعية الإيطالية التي جددها موسوليني رئيس وزراء ايطاليا من خلال خطاباته المتكررة بالتوسع شرقي البحر المتوسط وأفريقيا أولاً وعدم التزامه بقرارات عصبة الأمم ثانياً، والتواجد العسكري الإيطالي في جزر الدوديكانيز القريبة من السواحل التركية الذي كان ينظر إليه الأتراك على أنه تهديد مستمر لأمن تركيا ثالثاً، رغم ماتوصل إليه الجانبان من توقيع اتفاقية الصداقة والحياد والتحكيم في ٣٠ أيار ١٩٢٨، والاتفاقية التجارية في نيسان ١٩٣٤ وما تمخض عنهما من بعض التحسن في علاقاتهما السياسية والاقتصادية.

كانت السياسة الخارجية الإيطالية تتناقض تماماً مع نظيرتها التركية منذ أواخر عقد العشرينات من القرن العشرين في شرقي البحر المتوسط ولاسيما في منطقة البلقان، إذ كانت ايطاليا ترغب إقامة حلف مع كل من تركيا واليونان تهدف من ورائه السيطرة على تلك المنطقة، بينما كانت تركيا ترغب بتشكيل حلف يضم دول البلقان فقط من دون إيطاليا أي إقامة حاجز من تلك الدول لتأمين حدودها الغربية من نوايا موسوليني التوسعية.

أدت التطورات اللاحقة إلى تأزم العلاقات بين الدولتين، وبخاصة السياسية، منها الحرب الايطالية على الحبشة (١٩٣٥- ١٩٣٦) والتزام تركيا بقرار عصبة الأمم بفرض عقوبات زجرية على ايطاليا وعدم تلبية الأخيرة الدعوة التي وجهتها إليها تركيا بالحضور إلى مؤتمر دولي لإعادة النظر في

مسألة المضائق التركية، فضلاً عن تشكيل محور روما – برلين، حيث تطابقت السياسة الخارجية لكل من ايطاليا وألمانيا فيما يتعلق بالتوسع الخارجي، ولاسيما في شرق وجنوب شرق أوربا، مما حدا بالحكومة التركية إلى أعادة النظر في سياستها الخارجية بتحالفها مع (جبهة السلام) أي مع بريطانيا وفرنسا لصيانة حدودها وضمان سلامة أمنها.

The Turkish- Italian Relation(1828 -1938)

Dr.Hanna Azzo Behnan
Assistant Prof. Historical & Cultural Studies Dept.Regional Studies Center, Mosul University.

Abstract

This Study explains the nature of Turksh-Italian relationship during (1828-1938). Which Witnessed some improvement through the signing aribitration neutrality friendship agreement in 30 ,May, 1928,followed by commercial agreement in April,1934, But this situation didn't continue for a long time, because of the Italian

expansion ambitions in the eastern regions of Mediterranean Sea especially the south western Parts of Turkey. Also Italy didn't agree the invitatition for participating in an international conference to review the Turkish straits problem.

الهوامش

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire.

(٢) خليل علي مراد، تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية (١٨٥٤- ١٩١٤)، مجلة دراسات تركية، العدد ١، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص١٤٣.

(٣) مجلة المنار (الناشر) تسلسل لأهم الاحداث التاريخية، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، العدد الثالث عشر والرابع عشر، باريس، ١٩٨٦، ص ٤٥.

(٤) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج١، مكتبة دار المتنبي، بغداد، ١٩٦٤، ص ص ١٠٣- ١٠٤.

(5) J . C . Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics,A Documentary Record,Vo1.2,(1914-1945),Yale Univ. Press, New Haven and London, 2nd edition ,1979,pp.94-96.

(٦) ينظر النص الكامل لهدنة مودرس في: مذكرات الغازي مصطفىٰ كمال باشا، ترجمة عبدالعزيز أمين الخانجي، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٢٦،ص ص ٩٥- ٩٨؛

Hurewitz,Op . Cit, Vo1.2 , pp.129-130 .

(7) Nejat Kaymaz, Mustafa Kemal'i Anadolu'ya Göturen Nedenler, Buyuk Zaferein 50 Yildônümune - Armağan, Milli Egitim Basimevi, Istanbul, 1972, p.230.

(8) Richard D.Robinson, The First Turkish Republic, A Case Study in National Development, Cambridge, Massachusetts, Harvard Univ. Press, 1963, p,283.

(٩) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص١٤٨.

(١٠) للتفاصيل عن بنود معاهدة سيفر ينظر:

Joel H. Wiener, (Ed),Great Britain: Foreign Policy and the Span of Empire (1689-1971), A Documentary History, Vo1.4, Chelsea House Publishers, U.S.A ,1972, pp. 2924-2922.

(١١) هشام سوادي هاشم، سياسة ايطاليا تجاه الدولة العثمانية (١٩١٩-١٩٢١)، مجلة دراسات إقليمية، العدد (١٠)، نيسان ٢٠٠٨، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص١٥٢.

(١٢) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص١٤٨؛ وسام علي محمد حامد بلال الجبوري، سياسة فرنسا تجاه تركيا ١٩١٩- ١٩٢٣ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص١٠٣.

(١٣) للتفاصيل عن معاهدة لوزان ينظر: فاضل حسين، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٨.

(14) J.A.S. Grenville, The Major International Treaties (1914-1973), A history and guide with texts, London, 1974, p.128.

(١٥) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي، منشورات مكتب الفكر والتوعية في الإتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية،٢٠٠٧ ص ص٨٨-٨٩.

(١٦) عبدشاطر عبدالرحمن المعماري، سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين العالميتين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، نيسان ١٩٩٥، ص٩٧.

(17) Dilek Barlas, Friends or Foes? Diplomatic Relations Between Italy and Turkey, 1923-36, International Journal of the Middle East Studies, Vol. 36, V.S.A, Cambridge Univ. Press, 2004, p.233.

(18) Ibid. ,pp.233-234.

(١٩) المعماري، المصدر السابق، ص٩٧.

(20) Barlas, Friend or Foes, Op. Cit, p.234.

(٢١) نقلاً عن: المعماري، المصدر السابق، ص٩٧.

(22) Barlas, Friend or Foes, Op. Cit, p.234.

(23) C.A. Macartney & others, Survey of International Affairs 1925, London, Oxford Univ. Press, 1928,p p.53-54.

(24) C.A. Macartney & others, Survey of International Affairs 1925, London, Oxford Univ. Press, 1928, p p.53-54.

(25) Barlas, Friend or Foes, Op. Cit ,p.234 .

(26) Ibid. , p.233.

(27) Edward Reginald VERE-HODGE, Turkish Foreign Policy (1918-1948), Impreimerie, Franco-Suisse, Ambilly-Annemasse, 1950 ,p.77;Mehmet Gönlübol, Cem Sar, Lausanne'dan Sonra Türk Diş Politikasi'de: Olaylarla Türk Diş Politikasl (1919-1973) Cilt.1, Besinci baski, Ankara, 1982, s.85.

(28) A.E, s.85; Turkkaya Ataov, Turkish Foreign Policy (1923-1938), in The Turkish Yearbook of International Relation 1961, Ankara, 1963,p,133.

(٢٩) سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٩، ص٥٠.

(30) Barlas, Friends or Foes, Op. Cit, pp237-238.

(31) Ibid. ,p.238.

ولمزيد من التفاصيل عن مشكلة الموصل ينظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية – التركية وفي الرأي العام، ط٣،مطبعة اشبيلية، بغداد، ١٩٧٧.

(32) Ibid. ,p.238.

(33) Ibid. ,p.238.

(34) Ibid. ,p.238.

(35) Gonlübol ve Sar, A.G.E. , Cilt.1,ss.85-86.

(36) A.E , s.86.

(37) Barlas, Friends or Foes, p.239 .

(38) Esra S.DEGERLI, Balkan Pact and Turkey,The Journal of International Social Research, Vol.2 ,No.6, Winter,2009, p.139.

(39) Ataov,Op. Cit, p.134.

(40 VERE-HODGE, Op. Cit, p.78 .)

(41) Altemur Kilic, Turkey and the World, Washington, Public Affairs Press, 1959, p.68.

(42) Gönlübol ve Sar , A.G E, Cilt.1,s.86.

(43) Kilic ,Op. Cit ,p.68.

(44) A.E ,s.87.

(45) A.E ,s.87.

(٤٦) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص١٧٣.

(47) VERE-HODGE, Op. Cit, p.79;Kilic, p.68.

(48) Barlas, Friends or Foes, p.245.

(49) Ibid. , p.246.

(٥٠) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ص ١٧٥-١٧٦.

(51) Barlas, Friends or Foes, p.246.

(52) Ibid. , p.246.

(53) Ataov , Op. Cit, pp.30-31.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل عن المؤتمرات البلقانية الأربع ينظر:

Ibid., pp.123-127; DEGERLI, Op.Cit,pp.140-143.

(55) Dilek Barlas, Turkish Diplomacy in the Balkans and the Mediterranean. Opportunites and Limits for Middle –power Activism in the 1930s, Journal of Contemporary History, Vol.40, No.3,London, 2005, p.446.

(56) Ibid. , p.447.

(57) Ibid. , p.447.

(58) Kilic,Op. Cit, p,68.

(59) Gönlübol ve Sar, A.G.E ,Cilt.1, s.116.

(60) Ataov, Op. Cit, p.136.

(61) VERE- HODGE, Op. Cit, p.108.
(62) Gönlübol ve Sar, A.G.E ,Cilt.1, s.116.
(63) A.E, s.116; VERE-HODGE ,Op.Cit,p.104.
(64) VERE-HODGE ,Op.Cit,p.109.
(65) Barlas,Turkish Diplomacy in the Balkans ;p.450.
(66) Ibid. ,p.454.
(67) Ibid. ,p.454.
(68) Ibid. ,p.455.
(69) Sadik Erdaş, lki Savaş Arasinda Türk Bogazlari de Turkler, Cilt.16.Yeni Türkiye Yayinlari, Ankara,2002 , s.48.
(70) Gönlübol ve Sar, A.G.E ,Cilt.1, s.117.
(٧١) لودميلا جيفكوفا، العلاقات التركية – الانكليزية (١٩٣٣- ١٩٣٩)، صوفيا، ١٩٧١، ص٢١١ [باللغة البلغارية].
(72) Sir. P. Loraine (Angora) to Mr.Eden (London), April 10,1936, Documents on British Foreign Policy (1919-1939), Ed, W.N. Medlicot and Others, London, 1966, pp.662-664 .
(73) Ibid. ,p.664.

والجدير بالذكر انه بموجب ميثاق المضائق الذي اقرته معاهدة لوزان المبرمة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ من قبل ممثلين بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا واليونان تضمنت حرية مرور السفن أولاً والحياد ثانيا وإنشاء لجنة دولية للمضائق ثالثا، علما ان تركيا لم تحصل على السيادة الكاملة على منطقة المضائق.

لمزيد من التفاصيل ينظر عادل محمد خضر، الممرات التركية وتاثيرها في العلاقات التركية – السوفيتية، سلسلة الدراسات التركية، رقم ٤، بغداد ،١٩٨٣، ص ص ٢٥-٢٦.

(74) Kilic ,Op.Cit,p.69 .

(٧٥) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية مونترو ينظر:

Hurewitz, Op Cit, Vol.2,pp.480-486;lsmail Soysal, Türkiye'nin Diş Munasebetleriyle ilgili Baslica Siyasi Andlasmalari,Türkiye Is Bankasi Kultur Yayinlari, Ankara, 1965,ss. 236 -257.

(76) Barlas ,Turkish Diplomacy in the Balkans ;p461.

(77) VERE-HODGE, Op. Cit, p.110.

(78) Gönlübol ve Sar, A.G.E, Cilt.1, s.118.

(٧٩) التفاصيل عن اتفاقية الجنتلمان البريطانية الايطالية ينظر: جيفكوفا، المصدر السابق، ص ص ٩٩-١٠٠؛

Hurewitz, Op Cit,Vol.2 pp.508-509.

(80) Gönlübol ve Sar , A.G.E ,Cilt.1, s.119.

(81) A.G.E, s.119 .

(82) VERE-HODGE, Op. Cit,pp.110-111.

(83) Ibid. ,p.111.

(٨٤) لمزيد من التفاصيل عن ميثاق سعد أباد ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٦٥، ص ص ٣٤٩-٣٥٠.

(85) Ataov, Op. Cit, p.139.

(86) Shaw & Shaw, Op.Cit ,Vol.2 ,p.377; Robinson, Op .Cit,p.303;

صبحي ناظم توفيق، الميثاق البلقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا (١٩٣٠-١٩٥٧)، السلسة الوثائقية رقم (٦)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٩٦.

(87) Ataov, Op. Cit, p.140.

(٨٨) لمزيد من التفاصيل عن البيان التركي – البريطاني في ١٢ أيار ١٩٣٩ والبيان التركي – الفرنسي في ٢٣ حزيران ١٩٣٩. ينظر:

Arnold J.Toynbee &Veronica M.Toynbee, (Ed),Survey of International Affairs (1939-1946), The Eve of War, 1939, London, Oxford Univ. Press, 1958, pp.119-120;

(89) VERE- HODGE, Op. Cit, pp.76-77.

(90) Ibid. ,p.214.

(91) Ibid. ,p.77.

(92) Barlas, Friends or Foes, pp.241-242 .

(93) Ibid. ,p.242.

(94) Ibid. ,p.242.

(95) Ibid. ,p.244.

(96) Ibid. ,p.244.

(97) Ibid. ,p.245.

(98) VERE-HODGE, Op. Cit, p.214.

(99) Barlas, Friends or Foes, p.245.

(١٠٠) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص١٥٤.

(101) Barlas, Friends or Foes, p.245.

(102) Ibid. ,p.245 .

(١٠٣) لمزيد من التفاصيل عن مبدأ الدولتية ينظر:

Shaw & Shaw, Op. Cit,Vol.2 ,pp.385-392.

(104) Barlas, Friends or Foes, p.245 .

(105) VERE- HODGE, Op. Cit, p.109.

(106) Ibid. ,p.214.

(107) Ataov, Op. Cit, p.138.

(108) VERE-HODGE , Op. Cit, p.214.

(109) Ibid. , p.111.

(110) Ibid. , pp.213-214.